من الاقتصاد المنزلي إلى القطاع الرسمي

عوائق وحلول لتمكين ريادة الأعمال النسوية

دراسة حالة المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم

2026

الملخص

تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لواقع المشاريع النسوية الصغيرة ومتناهية الصغر في محافظة بيت لحم، وتدرس الحواجز التي تعيق انتقالها من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وذلك ضمن اهتمامات غرفة تجارة وصناعة بيت لحم لتعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في المجتمع عن طريق تقديم خدمات استشارية وتدريبية وتمويلية لها، بهدف زيادة مشاركتها في قطاعات الاعمال المختلفة و في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق رؤية الغرفة للعمل على دعم المرأة في محافظة بيت لحم لتزداد فعالية أدائها أكثر سواء في الاقتصاد المُنظم أو غير المُنظم .

تشكل المشاريع متناهية الصغر والصغرى نحو **96%**من إجمالي منشآت فلسطين ويساهم القطاع غير الرسمي بنحو **25% إلى 30%** من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب الاقتصاد غير الرسمي قرابة **95%** من المشاريع التي تديرها وتملكها النساء. ويواجه التحول الى الاقتصاد الرسمي عوائق عدة، أبرزها:

- التعقيد القانوني والإجرائي
- ضعف الحوافز الاقتصادية
- صعوبة الوصول للتمويل
- المعوقات الاجتماعية والثقافية (خاصة للنساء)
- ضعف الخدمات المؤسسية والدعم الفني
- البيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة
- محدودية المعرفة المالية والادارية والتقنية

كما تناول التقرير تحليلا وافيا لهذه المعيقات، وتضمن كذلك مجموعة من المقترحات والحلول التي تهدف الى تسهيل وتبسيط التحول من القطاع غير الرسمي الى المساهمة في الاقتصاد الرسمي. وتناولت التوصيات مجموعة من الاجراءات على المستوى المؤسسي لدى القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الاهلية والمجتمعية المختلفة، وكذلك على المستوى الفردي لدى النساء صاحبات المشاريع. واختتم التقرير بفقرتين حول أهم الاستنتاجات التي خلص اليها التقرير وكذلك التوصيات اللازمة لتطوير عملية الانتقال الى الاقتصاد الرسمي.

فهرس المحتويات

المحتويات

مقدمة 1

محافظة بيت لحم 2

دور الغرفة التجارية الصناعية في بيت لحم 3

الهدف 4

المنهجية 4

تحليل معوقات التسجيل الرسمي 6

أولا: المعوقات التنظيمية والقانونية؛ ومنها: 7

ثانيا: المعوقات المالية والاقتصادية؛ ومنها: 8

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية؛ ومنها: 8

رابعا: المعوقات المؤسسية والادارية؛ ومنها: 8

خامسا: المعوقات المرتبطة بالبيئة السياسية والاقتصادية الفلسطينية؛ ومنها: 9

سادسا: المعوقات التقنية والمعرفية؛ ومنها: 10

سابعا: معوقات خاصة بالمشاريع النسوية المنزلية؛ ومنها: 10

تحليل SWOT للتحول إلى الاقتصاد الرسمي للمشاريع النسوية 11

مصفوفة المعوقات والحلول المقترحة 12

الدورات التدريبية المقدمة 13

الاحتياجات التشغيلية والتسويقية 14

التدخلات المطلوبة 15

الاستنتاجات 20

التوصيات 22

مقدمة

تعاني الاراضي الفلسطينية واقعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا، يتزامن مع حالة الجمود في الواقع السياسي للشعب الفلسطيني. فقد ارتفعت في الآونة الأخيرة معدلات البطالة والفقر في الشعب الفلسطيني الى حالة غير مسبوقة. فقد بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) 29.5٪ في الربع الاول 2026 في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 32.3٪، وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية (ICLS-19th)، وبلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية 29.8% مقابل 28.5٪ للإناث.

وقد أشارت بيانات سابقة للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان 32.3% من الأسر الفلسطينية والتي تعتمد بالكامل في معيشتها على المساعدات التي تقدم لها، تقع في جنوب الضفة الغربية وهي النسبة الأعلى بين محافظات الضفة الغربية المختلفة. كما أشارت تلك الاحصاءات أن 45.5% من المساعدات التي تلقتها الأسر في فلسطين خلال العام 2020 هي مساعدات غذائية، تليها المساعدات النقدية (34.6%)، ثم مساعدة على شكل طرود غذائية/ كوبون مواد غذاء بواقع 10.4%، في حين بلغت نسبة المساعدات على شكل كوبونات قسيمة شراء 4.5%، بالمقابل هناك 1.9% من المساعدات كانت عبارة عن تأمين صحي.

وفي سياق آخر، يشكل السكان في محافظة بيت لحم 4.6% من مجموع السكان في فلسطين، ويشكلون 23% من مجموع سكان جنوب الضفة الغربية. وتعاني محافظة بيت لحم من البطالة المزمنة قياسا بالمحافظات الاخرى، فقد أشارت ارقام الجهاز المركزي للاحصاء أن نسبة البطالة في محافظة بيت لحم بلغت 22.9% في الوقت الذي سجل فيه المعدل العام للبطالة في الضفة الغربية 14.6% في الضفة الغربية وذلك في العام 2020، أي بنسبة 50% زيادة على المعدل الوطني للبطالة. وقد ارتفعت هذه النسب في الفترة الاخيرة نتيجة مجموعة من العوامل، منها؛ توقف دخول العمال الى سوق العمل الاسرائيلي، توقف القطاع السياحي عن العمل وعدم الانتظام في صرف رواتب موظفي القطاع العام. وقياسا على ذلك، تقدر نسبة البطالة في المحافظة بحوالي 45% من مجمل القوى العاملة.

محافظة بيت لحم

يبلغ عدد سكان محافظة بيت لحم 259,616 نسمة بحسب الجهاز المركزي للاحصاء لسنة 2026. ويتوزع هؤلاء السكان على تسعة واربعين تجمعا سكانيا مختلفا (49). وتمثل مدينة بيت لحم عدد السكان الاكبر في المحافظة بواقع 34,143 نسمة، وأقلها عددا في السكان تأتي خلة النعمان بواقع 134 نسمة، وتتفاوت بقية المواقع الجغرافية بين هذه الاعداد من السكان. ويتفوق عدد الذكور على الإناث بواقع متوسطه 103 ذكر لكل 100 أنثى. وتقع بعض هذه المواقع السكانية داخل التجمعات الاستيطانية الكبيرة مثل خربة سكاريا (خربة زكريا) والتي يقطنها 170 نسمة وتقع في قلب مستوطنة كفار عصيون، والتجمعات الأخرى تقع بمحاذاة المستوطنات مما يزيد من معاناة السكان فيها، ويساهم في حرمانهم من الوصول الى مصادر رزقهم. وتحاط المحافظة من جهاتها الاربعة بالمستوطنات الاسرائيلية، وبحسب دراسة لمعهد الابحاث التطبيقية/ أريج في أيلول 2025، تنتشر في محافظة بيت لحم عشرات البوابات الحديدية والحواجز العسكرية الثابتة والمؤقتة والتي يزيد عددها عن 150 بوابة وحاجز، ويقيمها الجيش الإسرائيلي للتحكم في حركة المواطنين، إضافة الى المضايقات المستمرة من المستوطنين.

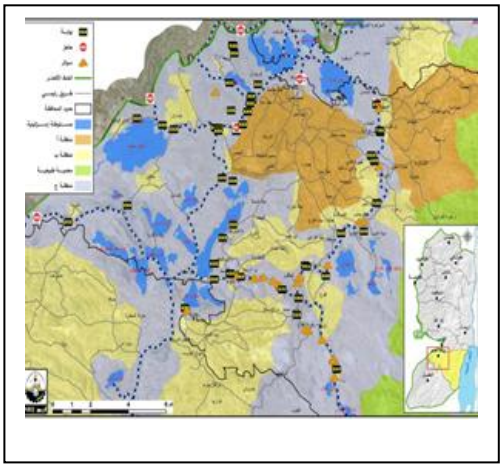

ومن ناحية اقتصادية، فإن محافظة بيت لحم تميزت سابقا في ثلاث قطاعات اقتصادية هي؛ صناعة الحجر والرخام، القطاع السياحي بما يشمل الفنادق والمطاعم والصناعات الحرفية والتقليدية وخاصة خشب الزيتون والصدف. إلا أن العقد الأخير وبما حمل من تغيرات بيئية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ترك أثرا واضحا في الخارطة الاقتصادية لبيت لحم. فبالرغم من حالة الحصار التي تتعرض لها المحافظة من جهاتها الاربعة، فإن ذلك شكل تحديا واضحا للبقاء والصمود وخاصة على صعيد المشاريع النسوية والمنزلية والزراعية. إذ أضحت الحاجة ملحة لأن تأخذ النساء دورا طليعيا في تحمل أعباء الاسرة والمساهمة في تكاليف المعيشة.

فمن ناحية صناعية، ما زالت المحافظة تتميز بما بقي فيها من صناعة الحجر والرخام قياسا بالمحافظات الأخرى. إلا أن إنشاء المنطقة الصناعية خلق فيها العديد من الصناعات التي لم تكن موجودة فيها أصلا، ويعمل الآن في هذه المنطقة حوالي 15 منشأة صناعية مختلفة تشغل حوالي 400 عاملا وعاملة. ومن أبرز صناعاتها؛ الصناعات الغذائية، والخشبية، والحجر والرخام، والصناعات المعدنية والزجاجية، ومنتجات التجميل، بالإضافة إلى إعادة التدوير. وتتطلع إدارة المنطقة الصناعية الى توسيع مساحتها التشغيلية.

أما قطاع السياحة الذي شهد تدهورا كبيرا منذ جائحة الكورونا، إلا أن الاستثمار فيه ما زال واعدا، حيث يوجد في بيت لحم اليوم حوالي 80 فندقا بسعة تقريبية 5500 غرفة تتسع لحوالي عشرة آلآف نزيل. هذا إضافة الى عشرات المطاعم التي اعتاد سكان القدس والداخل الفلسطيني ارتيادها قبل الازمات. وبالرغم من وقوع المحافظة على السفوح الغربية لصحراء البحر الميت ذات الطبيعة القاسية، إلا أن المشاريع الزراعية انتشرت في المحافظة في الفترة الأخيرة اعتمادا على الزراعة المروية

وتقنية البيوت البلاستيكية مما يوفر فرص عمل معقولة لبعض المزارعين. هذا بالاضافة الى الزراعات التقليدية التي كانت منتشرة في ريف غرب المحافظة.

وعلى صعيد المشاريع النسوية والمنزلية، فقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير لما لها من آثار ايجابية على تصعيد تمكين المرأة، زيادة انتاجيتها، وزيادة مشاركتها في الاقتصاد وفي تحمل الأعباء الاسرية. لقد أظهرت الاحداث الأخيرة تعطل العديد من القوى العاملة وأرباب الاسر مما حدى بالمرأة لأخذ دورها الطليعي في المساهمة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي. ويلاحظ اتساع نطاق وتخصصات هذه الاعمال ليشمل الصناعات الغذائية التقليدية، المخبوزات، الملابس والنسيج، التطريز والتحف التراثية، الاعمال الخشبية، الشموع وغيرها.

وتشير البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني الرسمي لبلدية بيت لحم أن هناك 15 مؤسسة تنموية ترعى شؤون المشاريع النسوية في المحافظة، هذا طبعا إضافة الى المشاريع النسوية المنفردة في الارياف والمدن والمخيمات، ليصل عدد المشاريع النسوية العاملة في مجال الاقتصاد المنزلي الى عشرات بل مئات المشاريع في المحافظة. هذا بالاضافة الى العديد من النوادي النسوية المنتشرة في الارياف، ومنها؛ الخضر، الولجة، بيت فجار، حوسان، وادي فوكين، واد رحال، وزعترة. ناهيك عن المؤسسات التي تعمل على مستوى الوطن في مجال تنمية المشاريع النسوية مثل جمعية الشابات المسيحيات.

دور الغرفة التجارية الصناعية في بيت لحم

تلعب الغرفة التجارية الصناعية في بيت لحم دورا مهما ورائدا في مجال الاهتمام بالنساء الرياديات وصاحبات الاعمال منهن. فقد عملت الغرفة على تأسيس مركز صاحبات الاعمال في الغرفة بغرض التسهيل على النساء وتقديم الخدمات اللازمة لهن. فقد عملت غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم على تقديم عدد من الدورات التدريبية وتقديم الاستشارات اللازمة للنساء المشاركات في سوق العمل، وبرامج تعزيز كفاءة وقدرات المشاريع المحلية التي تديرها النساء أو الجيل الثاني من الشركات العائلية في محافظة بيت لحم، وتسعى الغرفة إلى دعم انتقال المشاريع الغير مسجلة الى مشاريع مسجلة وتطوير مهارات إدارة الأعمال، وتعزيز فرص العمل المستدامة للنساء والشباب، مع ضمان إشراك النساء ذوات الإعاقة في ذلك. وتستمر الغرفة في تقديم هذه الخدمات ضمن إمكانياتها المتاحة ومن خلال المشاريع الممولة التي تقدمها الدول والمؤسسات المانحة مثل برامج الاتحاد الاوروبي ودوله المختلفة ومنها الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية BMZ والتي تنفذ من قبل التعاون الالماني GIZ.

يهدف مركز صاحبات الأعمال في الغرفة، ومن خلال الشراكة والتكامل مع المؤسسات الشريكة والمؤسسات الداعمة النشطة في تمكين المرأة في القطاع الخاص، إلى زيادة مشاركتها في قطاعات الاعمال المختلفة و في التنمية الاقتصادية وتحقيق رؤيتها بالعمل على دعم المرأة في المحافظة لتصبح فعّالة سواء في الاقتصاد المُنظم والغير المُنظم. ويحاول المركز تقديم خدمات خاصة إضافة الى الدورات والتدريب والارشاد ورفع الوعي وزيادة القدرات، مثل زيادة تمثيل المرأة في الفعاليات والأنشطة، تنظيم معارض دورية لعرض منتجات السيدات العضوات والمستفيدات، إعداد قاعدة بيانات واضحة للسيدات العضوات

والمستفيدات، والمشاركة في المؤتمرات التي تُعنى بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. طبعا، هذا بالإضافة الى الخدمات التقليدية التي تقدمها للغرفة لأعضائها وجمهورها بما فيها النساء، والتي تصل الى 28 خدمة مختلفة.

وقد قامت الغرفة بإصدار العديد من المنشورات، والكتيبات التوضيحية والارشادية والتي تسلط الضوء على المشاريع النسوية واحتياجات النساء التنموية. ومن هذه المنشورات؛ نشرة استرشادية حول حوكمة الشركات العائلية، قراءة تحليلية للوضع الاقتصادي في المحافظة، أهم المشاكل والمعيقات التي تواجه أنشطة القطاعات الاقتصادية في المحافظة وغيرها.

الهدف

يهدف هذا التقرير الى إلقاء الضوء على واقع المشاريع النسوية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة بيت لحم، وتقديم تصور شامل لكيفية مواجهة الحواجز والقيود التي تواجه التسجيل الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء وخاصة صاحبات الاعاقة منهن. كما يقدم وصفا موجزا لاهتمامات وخدمات غرفة تجارة وصناعة بيت لحم في هذا المجال.

المنهجية

اعتمد التقرير على منهجية وصفية تحليلية **(Qualitative Approach)** واستندت إلى عدد من الادوات والاجراءات التي تم تبنيها في إعداد هذا التقرير، وأبرزها:

1. **مراجعة الادبيات المتوفرة (Literature Review)** الاطلاع على الادبيات والتقارير المتوفرة والمنشورة عن عدد من المؤسسات، منها؛ الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني ومنتدى سيدات الاعمال.
2. **الملاحظة بالمشاركة :(Participant Observation)**

أ. مشاركة المتدربات في الدورات التدريبية الثلاثة؛ إدارة الازمات، الادارة المالية وإدارة الموارد البشرية، وإثارة العديد من القضايا ذات الاهتمام بتسجيل المشاريع النسوية الصغيرة ورصد الفجوات المعرفية.

ب. الاطلاع على الاحتياجات الشخصية لبعض المشاركات وتقديم النصح والارشاد اللازم لهن.

ج. الاستماع الى عينة من 30 سيدة مشاركة في نشاطات الغرفة، حيث تنوعت اهتماماتهن بين 22 نشاط

أعمال مختلف كما يظهر في الجدول أدناه

سلة افراح (للمناسبات)	حرف يدوية	بيت ضيافة	نثريات	تطريز وتصميم ازياء	معجنات وخبز شراك	زراعي	نثريات وشموع	توزيعات	اجبان وألبان	بقالة
تسويق	حرفة و مذاق	تنمية بشرية	مكتبة	مخيطة	حلويات وتطريز	نثريات وتطريز	تصنيع شوكولاتة والحلويات	صنع قطع خشبية والحفر عليها	الايادي الخضراء	بيع منتجات تجميل كورية وامريكية

3. **المقابلات المعمقة :(In-depth Interviews)**

أ. اختيار عينة ممثلة من خمسة عشر مشاركة في المشروع وإجراء لقاءات ثنائية مع كل منهن.

ب. لقاء ثنائي مع مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني في بيت لحم، و مدير عام تكنولوجيا المعلومات في الوزارة.

ج. لقاءان مع مدير دائرة الجمارك والمكوس ومدقق حسابات قانوني.

تمهيد

يشكل الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة من أنشطة المشاريع الصغيرة، وخصوصاً النسوية منها. فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدراسات المسحية المصاحبة، فإن الاقتصاد غير الرسمي يشكّل حاضنة رئيسية للمشروعات الصغيرة جداً ومتناهية الصغر في فلسطين، حيث إن **ما يقارب 95% من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها وتملكها النساء تتركز في قطاع الاقتصاد غير الرسمي.** ويُعزى هذا الحضور الطاغي للاقتصاد غير الرسمي في الأنشطة النسوية إلى عدة مؤشرات هيكلية واجتماعية:

أ. **الهيمنة العددية** : تشكّل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة حوالي **96%** من إجمالي المنشآت الاقتصادية في فلسطين.

ب. **غياب التسجيل الرسمي** : معظم هذه المشاريع (خاصة المنزلية والنسوية منها) تصنف كـ "مشاريع أسرية غير تضامنية"، وهي مشاريع تنتج السلع والخدمات بهدف التسويق ولكنها غير مسجلة في السجل الضريبي أو الغرف التجارية.

ج. **ارتفاع معدلات البطالة** : مع وصول معدلات البطالة إلى مستويات قياسية نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة وتداعيات العدوان المستمر، تلجأ النساء إلى هذا القطاع كآلية مرنة لإنتاج دخل بديل لإعالة أسرهن .

د. **محدودية المشاركة الرسمية** : تبلغ نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي حوالي **18.7%** فقط، مما يدفع الغالبية العظمى من النساء النشيطات اقتصادياً إلى ممارسة أنشطتهن بصفة غير رسمية خارج الإطار التنظيمي والقانوني .

هـ. **تركز الأنشطة النسوية** : تتركز معظم هذه المشاريع في قطاعات التصنيع الغذائي المنزلي، الخياطة والتطريز، الحرف اليدوية، والتجارة بالتجزئة على نطاق ضيق، وهي أنشطة يسهل إدارتها من المنزل وبعيداً عن الإجراءات البيروقراطية والتكاليف الضريبية.

وتُقدّر نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنحو **25%إلى 30%**، وذلك وفقاً للدراسات الاقتصادية التقديرية الصادرة بالتوازي مع مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي. وتتركز القيمة المضافة الإجمالية التي يضخها هذا القطاع في ثلاثة أنشطة رئيسية:

- √ **التجارة الداخلية والمطاعم** :تشكّل الحصة الأكبر (مثل البيع بالتجزئة، البسطات، التجارة المنزلية الرقمية).
- √ **الخدمات والخدمات الشخصية** :تشمل الورش الصغيرة، الصيانة، الصالونات، وخدمات النقل غير المسجلة.
- √ **الإنشاءات والزراعة التنافسية** :تشمل العمالة المياومة في البناء والزراعة الأسرية غير المنظمة.

وعشية يوم المرأة العالمي، كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عن معطيات صادمة حول الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، مسلطة الضوء على تأثير العدوان الإسرائيلي على فرص النساء في العمل وريادة الأعمال، ودورهن المتزايد كمعيلات رئيسيات للأسر في ظل الأوضاع الصعبة. ورغم الظروف الاقتصادية القاسية، سعت العديد من النساء الفلسطينيات إلى إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة في محاولة لتعويض فقدان الدخل. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات كبيرة تتمثل في نقص التمويل، وقيود الاحتلال على الاستيراد والتصدير، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. وقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض قدرة النساء على تطوير مشاريعهن، ما يستدعي تدخلات عاجلة لدعم الاقتصاد النسوي من خلال توفير التمويل والإرشاد والتدريب.

أبرز المعيقات

ويلاحظ أن أبرز المعيقات أمام التحول الرسمي لتسجيل المشاريع النسوية تتمثل في المعيقات التالية:

أولا: المعوقات التنظيمية والقانونية؛ ومنها:

- √ **تعقيد إجراءات التسجيل والترخيص** وكثرة الجهات المعنية بالترخيص تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي (غذائي، صحي، زراعي، سياحي، ....). الا أن وزارة الاقتصاد الوطني قدمت تسهيلات للمشاريع النسوية لتسهيل حصولهن على سجل تجاري برسوم رمزية أقلها دينارين اردنيين. كما فتحت نافذة الكترونية عبر موقعها الالكتروني لتسهيل التجارة الالكترونية وحماية العلامة او الاسم التجاري لصاحبات المشاريع.
- √ **ارتفاع الرسوم والضرائب** مقارنة بحجم المشاريع الصغيرة والقدرة على تحملها. الا أن دائرة ضريبة الدخل تعامل المشاريع النسوية الفردية أو الشركات العادية للمشاريع النسوية معاملة الافراد في احتساب شرائح ضريبة الدخل وتقدير الضريبة السنوية فيما اذا اضطر المشروع النسوي الى خدمات دائرة ضريبة الدخل. أما بالنسبة لدائرة ضريبة القيمة المضافة فبالكاد تحتاج المشاريع النسوية الى فتح ملف ضريبي فيها، وبإمكانها الاكتفاء بصورة هوية المشتري في حالات البيع للمؤسسات. أما اذا اضطر المشروع النسوي الى فواتير ضريبة المضافة فهناك خياران لدى الدائرة، إما فاتورة لصفقة واحدة، وإما تسجيل في الضريبة واصدار فواتير صفرية شهرية. وفي كلا الحالتين فإن التسجيل في دائرة ضريبة القيمة المضافة يحمل في طياته محاذير و مخاطر مختلفة. ويصبح المشروع النسوي مجبرا على تسوية ملفه في دائرة ضريبة الدخل.
- √ **ضعف الحوافز الحكومية للتسجيل حيث** لا يرى أصحاب المشاريع فائدة واضحة من التسجيل الا اذا ارتبط ذلك بتقديم منح ومساعدات مختلفة تشترط التسجيل الرسمي.
- √ **عدم شمول غالبية الأنشطة المنزلية ضمن الأطر القانونية،** ومنها المشاريع النسوية المنزلية**.** كما أن ضعف الحماية القانونية لبعض الأعمال غير الرسمية، يجعل أصحابها يتجنبون التسجيل.

ثانيا: المعوقات المالية والاقتصادية؛ ومنها:

- √ **صعوبة الوصول إلى التمويل الرسمي** (قروض، ضمانات، تاريخ مالي، ميزانيات) وخاصة اشتراطات البنوك المعقدة. مع أن هذه الاشتراطات تعد أقل تعقيدا لدى مؤسسات الاقراض الصغير، الا أن تكلفة الاقتراض منها تعتبر مرتفعة. أما فيما يتعلق بالمنح والمساعدات فهي ترتبط أكثر بمدى جدية صاحبة المشروع وبالفكرة ومدى التطور وفرص البيع والنمو والاستدامة.
- √ **الخوف من الالتزامات الضريبية بعد التسجيل**، وخاصة ضريبة القيمة المضافة حيث يتطلب الامر تقديم الكشف الشهري مه منتصف كل شهر حتى لو لم تكن هناك مبيعات، وبخلاف ذلك يتعرض المكلف الضريبي الى غرامات تزيد من أعبائه. وككذلك الخوف من تحمل تكاليف المحاسبة والتدقيق،وضعف القدرة على ذلك، وكذلك الحاجة له نظرا لأن هذه المشاريع هي مشاريع عائلية.
- √ **تقلبات الاقتصاد الفلسطيني وعدم الاستقرار السياسي**، وقد كانت شواهد أزمات الكورونا وحرب الابادة الجماعية وانعدام السياحة وتعطل مئات الآف العمال وحروب المنطقة المختلفة خير شواهد على ذلك.

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية؛ ومنها:

- √ **الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة** ومنها رعاية الأطفال والأسرة والاعمال المنزلية الأخرى بحسب البيئة الاجتماعية التي تعيشها المرأة. ومع أن هذه الادوار قد تغيرت في الفترة الأخيرة لتصبح المرأة معينا قويا في تحمل الاعباء الاقتصادية للأسرة والمساهمة في زيادة مستويات الدخل وخاصة في ظل تعطل الازواج عن العمل.
- √ **محدودية حرية الحركة والتنقل لبعض النساء** ، والمعيقات الاضافية التي فرضتها إقامة البوابات الحديدية والحواجز الترابية على مداخل القرى والمدن، مما ضاعف تكلفة الحصول على المواد الخام اللازمة للانتاج عند بعض المشاريع كما أفادت المشاركات بذلك.
- √ **ضعف الاعتراف المجتمعي بالعمل المنزلي كمشروع اقتصادي**، حيث يترفع بعض المتسوقين والمشترين عن شراء منتجات المشاريع النسوية تحت ذرائع مختلفة، منها؛ الجودة، السعر، الطعم، الثبات و فترة الصلاحية.
- √ **انتشار العمل غير مدفوع الأجر داخل الأسرة**، وانخفاض تقدير القيمة الاقتصادية لعمل النساء وخاصة في المشاريع التي تكون فيها العائلات الممتدة مشاركة في النشاط الفعلي في المشروع.

رابعا: المعوقات المؤسسية والادارية؛ ومنها:

- √ **ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والرسمية الداعمة للمشاريع**، ويظهر هذا جليا في عدد الاعلانات التي تنشر، وعدد البرامج الممولة من قبل المانحين أو حتى مؤسسات محلية مثل بنك فلسطين، مما يشير الى ضرورة توحيد نافذة المشاريع من خلال مؤسسة تعنى بالمشاريع الصغيرة والنسوية. حيث هناك الوزارات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات التنموية الدولية ومؤسسات الامم المتحدة وغيرها الذي ينشط في هذا المجال.

- √ **نقص خدمات الإرشاد والتوجيه للأعمال الصغيرة،** بالرغم من تنوع و تعدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح التي تتسابق الى تقديم هذه الخدمات، الا أنه للأسف غالبية هذه الخدمات مرتبطة بمشاريع ممولة وأن استدامتها تنتهي بانتهاء التمويل. وقياسا بدول مجاورة فإن الحكومة لا تقدم أو تقوم بتمويل أي من هذه الخدمات بالرغم من الانتشار المتزايد لحاضنات و مسرعات الاعمال.
- √ **محدودية برامج التدريب الإداري والمالي،** حيث تشير الدراسات أن اسباب ضعف الادارة المالية وتسجيل الحسابات هو السبب الرئيسي في خروج 40% من المشاريع من دائرة الانتاج والتشغيل. كما أن نقص المهارات الادارية يعد السبب الثاني في تعثر المشاريع الناشئة ومنها المشاريع النسوية.
- √ **نقص قواعد بيانات واضحة للمشاريع غير الرسمية،** والاعتماد على التقديرات الاولية التي ينشرها الجهاز المركزي للاحصاء. إن هذه تعتبر مسؤولية جماعية يجب أن يشارك فيها كل من المؤسسات الرسمية بما فيها الوزارات، ومؤسسات القطاع الخاص (الغرف التجارية كمثال) ومؤسسات الاقراض والمؤسسات التنموية المختلفة.

خامسا: المعوقات المرتبطة بالبيئة السياسية والاقتصادية الفلسطينية؛ ومنها:

> "هدموا البركس، وشردوا الغنمات، بس نحن مصرين نظل نشتغل.. منعونا نتوسع في الدار، فبنينا غرفة زينكو بدون شبابيك عشان نظل نشتغل - "من *أقوال المشاركات.*

تتميز الحالة الفلسطينية بخصوصية لا تمتاز بها غيرها من البيئات الاقتصادية والاجتماعية. فالتسارع في التهام الارض الفلسطينية، وانتشار المراعي الاستيطانية، والطرق الالتفافية، والاعلان الدائم عن إقامة مستوطنات جديدة، و مصادرة الاراضي والمياه، والحد من قدرة الفلسطيني على استغلال موارده المختلفة في الضفة الغربية، واعلان الحرب المفتوح على الشعب الفلسطيني كل ذلك يجعل من بيئة العمل في فلسطين بيئة هشة و رخوة. كما أن انعدام الافق السياسي والتسويات المحتملة يحد من قدرة الاقتصاد على التعافي والصمود والنمو. لقد ساهمت القيود على الحركة والتنقل، عدم الاستقرار السياسي، محدودية الوصول إلى الأسواق الخارجية، وضعف الاستثمارات طويلة الأجل إلى الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي كآلية بقاء في الأزمات.

سادسا: المعوقات التقنية والمعرفية؛ ومنها:

- √ ضعف الثقافة المالية لدى أصحاب المشاريع كما ذكر سابقا، وذلك يتطلب اهتماما مستمرا بتعلم أبجديات المحاسبة والتوثيق وحفظ السجلات.
- √ نقص المعرفة بالإجراءات القانونية، وذلك حيثما يتطلب نقل البضاعة من مكان الى مكان، أو حيثما تتم الحاجة الى بيع مؤسسات رسمية (وليس أفراد) تتطلب اجراءاتها التوثيق وإصدار الفواتير والسندات.
- √ ضعف استخدام الأنظمة الرقمية (المحاسبة، الفواتير)، وحتى ضعف استخدام التسجيل اليدوي وأرشفة السجلات وتوثيقها للرجوع اليها عند الحاجة، والاستفادة منها كدروس تعلم للمستقبل.
- √ الضعف الكبير في استخدام ادوات التسويق الالكتروني ومواكبة أدوات الذكاء الاصطناعي والادوات الرقمية المختلفة، والاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.
- √ محدودية المعرفة بمتطلبات الجودة والمعايير، وخاصة في المنتجات التي تتطلب مواصفات خاصة للحفاظ على صلاحيتها وجودتها، مثل الأغذية.

سابعا: معوقات خاصة بالمشاريع النسوية المنزلية؛ ومنها:

إضافة الى كل ما ذكر من معيقات مختلفة في مجالات مختلفة، فإن المشاريع النسوية في فلسطين تكتسب بعدا خاصا نظرا لتشابكها مع الحياة اليومية للسكان، بما فيها المواجهة المستمرة مع اجراءات الاحتلال على الارض، ومعركة الصمود والبقاء في الوطن. ومن هذه التعقيدات؛

- √ صعوبة تسجيل المشروع المنزلي رسمياً، خاصة اذا كان صاحبة المشروع او احد اقرب المقربين من المغضوب عليهم لدى السلطات.
- √ عدم توفر مكان عمل مستقل، خاصة أن معظم المشاريع النسوية تقع في مناطق محرومة من التنظيم والترخيص وتوفر الخدمات الاساسية حتى أن العديد منها يعتمد على الطاقة الشمسية نظرا لعدم القدرة على الاستفادة من خدمات شركة الكهرباء.
- √ ضعف الوصول إلى الأسواق، وهذا يعود لسببين رئيسيين الاول يتعلق بصعوبة الحركة على الطرق وارتفاع تكاليف النقل. والثاني يتعلق بالكم الاقتصادي حيث تضعف القدرة على المنافسة نظرا لافتقار قنوات التسويق والتوزيع المناسبة والموثوقة.
- √ نقص خدمات رعاية الأطفال، حيث تبرز الحاجة الى التوازن بين الاهتمامات العائلية واحتياجات المشروع النسوي والذي غالبا ما يكون احداها على حساب الآخر.
- √ التعرض لمخاطر الاستغلال أو العمل بأجور منخفضة، وخاصة في مناطق الارياف والمناطق المهمشة وتلك البعيدة عن مراكز المدن والتجمعات الحضرية.

تحليل SWOT للتحول إلى الاقتصاد الرسمي للمشاريع النسوية

يشير مفهوم التحليل الرباعي SWOT الى **تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، ومقارنتها بالفرص والتهديدات الخارجية،** لبناء استراتيجية عمل ناجحة لأي مشروع أو أي مؤسسة أو برنامج. والهدف الأساسي من هذا المفهوم هو المساعدة على اتخاذ قرارات مناسبة بناءً على مرتكزات أربعة:

- √ **تعظيم** الاستفادة من نقاط القوة التي تمتلكها.
- √ **معالجة** أو تقليل تأثير نقاط الضعف لديك.
- √ **اقتناص** الفرص المتاحة في السوق فوراً.
- √ **تجنب** أو التخفيف من المخاطر والتهديدات المحتملة.

ويشير الجدول أدناه الى نتائج هذا التحليل في حالة واقع المشاريع النسوية في فلسطين.

البيئة الداخلية	**نقاط القوة**	**نقاط الضعف**
	امتلاك النساء مهارات إنتاجية (غذائية، حرفية، خياطة، تجميل، تعليم منزلي). الاستفادة من البنية التحتية والخبرات الفنية المتوفرة في مركز صاحبات الأعمال بالغرفة التجارية. انتشار المشاريع المنزلية منخفضة التكاليف. وجود شبكات دعم نسوية محلية (جمعيات نسوية). رغبة متزايدة لدى النساء في تحسين الدخل والاستقلال المالي. توفر برامج دعم من مؤسسات محلية ودولية.	ضعف المعرفة بالإجراءات القانونية للتسجيل. محدودية الثقافة المالية والمحاسبية. ضعف القدرة على إعداد سجلات مالية. العمل من المنزل دون موقع رسمي. ضعف الوصول للأسواق الرسمية. محدودية استخدام التكنولوجيا.
البيئة المحيطة	**الفرص الممكنة**	**المخاطر و التحديات**
	برامج دعم ريادة الأعمال النسوية. انتشار التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي.	ارتفاع تكاليف التسجيل والضرائب. عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

	وجود طلب متزايد على المنتجات المنزلية. إمكانية تبسيط إجراءات التسجيل إلكترونياً. توسع برامج التمويل الصغيرة. التشبيك مع قطاع السياحة والفنادق في بيت لحم (تضم نحو 80 فندقاً) لتسويق منتجات السيدات مباشرة للنزلاء زيادة الاقبال على المنتجات العضوية والصحية. دعم السياسات الوطنية لتمكين المرأة اقتصادياً. ازدياد انتشار حاضنات و مسرعات الاعمال	المنافسة من المنتجات المستوردة. ضعف الحماية الاجتماعية. القيود على الحركة والتنقل. استمرار العمل غير الرسمي كخيار أقل تكلفة. صعوبة الحصول على شهادات مطابقة المواصفات والمقاييس والشهادات الصحية للمنتجات الغذائية المنزلية

مصفوفة المعوقات والحلول المقترحة

لا يمكن الاستسلام للمعوقات التي يفرضها الواقع. وقد أثبت النساء المشاركات قدرتهن على التحدي، وتخطي كافة الصعاب في سبيل استدامة مشاريعهن، وتعزيز الصمود. ويبين الجدول التالي مقترحا لمصفوفة المعوقات الرئيسية للتحول للاقتصاد الرسمي، مع الحلول المقترحة لهذه المعوقات.

المعوق	السبب	الحل المقترح	الجهة المسؤولة
تعقيد إجراءات التسجيل	تعدد الجهات	إنشاء نافذة واحدة للتسجيل	وزارة الاقتصاد
ارتفاع التكاليف	رسوم متعددة	تخفيض رسوم المشاريع الصغيرة	الحكومة
ضعف المعرفة القانونية	نقص التوعية	ورش تدريب قانونية	الغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني
ضعف الوصول للتمويل	شروط البنوك ومؤسسات الاقراض	مذكرات تفاهم بين الغرفة ومؤسسات الإقراض لتوفير شروط ميسرة ونسب فائدة تفضيلية للمستفيدات	سلطة النقد، هيئة سوق رأس المال، مؤسسات التمويل
ضعف التسويق	محدودية الأسواق	إنشاء منصات وقنوات تسويق جماعية	الغرف التجارية، الجمعيات النسوية
العمل من المنزل	عدم توفر مواقع مؤهلة	إصدار رخص للمشاريع المنزلية	البلديات والمجالس القروية، مؤسسات المجتمع المدني

ضعف الثقافة المالية والادارية	نقص التدريب	إطلاق 'عيادة الأعمال الاستشارية' في الغرفة بالتعاون مع الجامعات المحلية لتقديم إرشاد مالي مستمر وتدقيق مبسط مجاني للسيدات	الغرف التجارية، الجمعيات النسوية، مراكز التدريب ومؤسسات التعليم
القيود الاجتماعية	مسؤوليات أسرية	توفير حضانات مجتمعية ومساعدة أفراد العائلة	البلديات والمنظمات غير الحكومية

الدورات التدريبية المقدمة

تلقت المشاركات في هذا المشروع عدد من الدورات التدريبية التي ساهمت في رفع مستوى قدرات المشاركات وزيادة فهمهن لديناميكيات عمل المشاريع النسوية الصغيرة. وقد أبدت المشاركات (وخلال مشاركتي لبعض جلسات النقاش) حماسا كبيرا في التفاعل مع المدربين. وبالرغم من التفاوت في ديمغرافيا المشاركات والتنوع الكبير في المهارات والخبرات والخلفيات العلمية والثقافية والموقع الجغرافي، إلا أن المواظبة على الحضور والمشاركة الفاعلة كانت لافتة.

> أنا بصراحة قبل هاي الدورة ما كنت عارف حالي بربح و اللا بخسر، والجارور دايما فاتح، وأصبت بصدمة من طريقة عملي. اليوم لأ، صرت أكثر وعي وحرص في ادارة الحسابات والمصروف.
>
> إحدى المشاركات

وقد تلقت المشاركات اشرافا واستشارات متنوعة وتركزت الدورات التدريبية في مجال ادارة الازمات والاستجابة السريعة، وادارة الحسابات وتسجيل وتوثيق عمليات البيع والشراء، والمسحوبات الشخصية، وطريقة احتساب الربح والخسارة، وتنوع الاصول. كما تلقت المشاركات تدريبا في التسويق الالكتروني وبناء الصورة الذهنية والطرق المختلفة لإثارة اهتمام وانتباه الزبائن ودفعهم الى الشراء. وقد لوحظ أن غالبية المشاركات يشعرن بضرورة الاستزادة من هذه الدورات وخاصة في المواضيع غير المألوفة لهن. ويتميز هذا العصر بزيادة الاعتماد على الوسائل الالكترونية والرقمية. هذا بالإضافة للتدريبات الادارية المختلفة التي ساهمت بحسب قول المشاركات، الى تطوير شخصياتهن وقدراتهن القيادية، وزيادة الثقة بقدرات النساء وخاصة في مجال المفاوضات التجارية.

وقد طالبت المشاركات بزيادة ساعات التدريب في مجال التسويق والتسويق الرقمي والتجارة الالكترونية وتفعيل صفحات التواصل الاجتماعي والفضاء الالكتروني وبناء المواقع الالكترونية وغيرها. وكذلك دورات أساسية في فهم الذكاء الاصطناعي والاستفادة من أدواته المختلفة. كما طالبت المشاركات بالاستمرار في عقد اللقاءات التوعوية والتنشيطية والدورات التدريبية ذات العلاقة بالتطوير الاداري وتطوير الاعمال. وترى المشاركات أن هناك فوائد جمة لتبادل الخبرات والمعلومات بينهن أثناء عقد الدورات التدريبية.

كما طالبت المشاركات بالتعرف على اساليب الجودة المتبعة خاصة في مجال صناعة الأغذية، والمشاركة في دورات تتعلق بأنواع الشهادات الصحية المطلوبة، والمواصفات الصحية الخاصة بالمنتجات الغذائية للحفاظ على سلامتها وديمومتها.

كذلك، تشعر النساء بالحاجة الملحة الى تعلم اساليب التغليف الجذابة، وزيادة الدورات في مجال زيادة المهارات الفنية للسيدات ومنها صناعة سلال القش حتى تتنوع دائرة المهارات الفنية للنساء.

الاحتياجات التشغيلية والتسويقية

أبدت المشاركات رغبة شديدة في استدامة العمل وتطوير مشاريعهن المختلفة من النواحي التشغيلية والعملياتية والانتاجية والتسويقية. وبالرغم من الانجازات التي تحققها المشاركات في الميدان، وبالرغم من النمو الكبير الذي شهدته بعض المشاريع (نمو رأس المال من 100 شيكل الى 5,000 شيكل) الا أن الحاجة للتطوير والتوسع باتت ملحة للعديد من المشاريع. إن بعض هذه المشاريع قد تعرض للهدم، وإن بعضها مهدد، كما أن العديد منها يفتقر للطاقة الكهربائية ولكن الاصرار من صاحباتها جعلها تستخدم الطاقة الشمسية للتشغيل. مما يدعوا الى ضرورة دعم هذه المشاريع بكل الامكانيات.

وقد جاءت بعض الاحتياجات التشغيلية على النحو التالي:

- √ أجهزة لاب توب للتصميم وطابعات ملونة
- √ عجانات بحجم كبير
- √ خضاضات للبن
- √ أفران طبيخ بحجم كبير وأفران تيربو للحلويات
- √ ثلاجات للحفظ والتبريد
- √ أجهزة قياس درجة الحرارة للصناعات الغذائية
- √ مكبس جبنة
- √ ماكينات CNC
- √ ترميم وتأهيل مكان العمل (شبابيك، رفوف، خزائن، ...)
- √ عدد وأدوات مختلفة
- √ توفير كميات ملائمة من المواد الخام للتصنيع نظرا لعدم قدرتهن على التخزين

وفي المجال التسويقي والترويجي، فإن أبرز الاحتياجات جاءت على النحو التالي:

- √ الحاجة الى قنوات للتسويق والتوزيع الجماعي حيث لا يستطيع المشروع النسوي لوحده أن يقوم بهذه المهمات. وهناك عدد من الأمثلة على ذلك في محافظة رام الله يمكن الاستشهاد بها
- √ زيادة المشاركات في البازارات والاسواق الشعبية وإقامة العديد منها دوريا
- √ التركيز على اختيار اسم شهرة لكل مشروع / منتج BRAND NAME ومساعدة النساء على بناء هذا الاسم، وتعزيز الصورة الذهنية لهذه المنتجات
- √ المساعدة في بناء وإدارة صفحات التواصل والادوات الالكترونية. والتركيز على الاعلانات الممولة لزيادة انتشار هذه الصفحات والاعلانات
- √ الاهتمام بالتعبئة والتغليف والشكل الخارجي للمنتج، لأنه أول ما تقع عليه عين الزبائن
- √ توفير خدمات تصوير بجودة عالية لمنتجات المشاريع النسوية حتى يسهل ترويجها

التدخلات المطلوبة

بعد الاطلاع على تفاصيل عمل المشاريع النسوية، والمشاكل التي تواجهها هؤلاء النسوة في مجال أعمالهن، وفي طريق التحول من القطاع غير الرسمي الى المشاركة في الاقتصاد الرسمي، فإن عدد من التدخلات المقترحة والتي يمكن القيام بها على المستوى المؤسسي وعلى المستوى الفردي. ومن هذه التدخلات:

على المستوى المؤسسي

من الممكن للغرفة التجارية الصناعية في بيت لحم أن تقوم بتصميم برامج عمل لمساعدة هؤلاء النسوة، بحيث يتضمن البرنامج عدد من الخطوات منها:

1. مسح ميداني باستخدام الاستبيان وأدوات جمع البيانات الاخرى.
2. تحليل النتائج والتعرف على الفئات المختلفة للمشاريع النسوية وأماكن تجمعها.
3. تحديد المعوقات الأكثر تكراراً وتشابها بين هذه الفئات.
4. تصميم برامج تدريبية متنوعة مخصصة لكل فئة من هذه الفئات.
5. تقديم دعم قانوني لتسجيل المشاريع النسوية على الاقل في السجل التجاري في الوزارة و في سجل خاص في الغرفة التجارية.
6. متابعة ما بعد التسجيل لتذليل اية عقبات قد تظهر.

وبإمكان الغرفة التجارية أو أية مؤسسة مجتمعية أخرى ترغب بمساعدة المشاريع النسوية، التحقق من الأثر الذي أحدثته هذه المشاريع. ويمكن الاستدلال بمجموعة من مؤشرات الاداء المتعلقة بالمخرجات، والنتائج، وتقييم الأثر للحكم على نتائج هذه المشاريع. وتشير الامثلة التالية الى نماذج لهذه المؤشرات.

مؤشرات قياس المخرجات والتي تقيس ما تم إنجازه فعلا

- √ عدد النساء المشاركات في البرنامج التدريبي
- √ عدد الدورات التدريبية المنفذة
- √ عدد ساعات التدريب المقدمة
- √ عدد الاستشارات القانونية المقدمة
- √ عدد الأدلة الإرشادية الموزعة
- √ عدد جلسات التوعية حول التسجيل الرسمي
- √ عدد المشاريع التي تم تقييم جاهزيتها للتسجيل

مؤشرات قياس النتائج والتي تقيس مدى التغير الذي حصل لدى النساء

- √ نسبة النساء اللاتي أصبحن يفهمن إجراءات التسجيل
- √ نسبة النساء اللاتي بدأن إجراءات التسجيل
- √ عدد المشاريع التي حصلت على ترخيص رسمي
- √ نسبة تحسن المعرفة المالية
- √ زيادة استخدام السجلات المالية
- √ زيادة القدرة على الوصول إلى التمويل

مؤشرات قياس الأثر والتي تقيس التغيير طويل المدى

- √ زيادة عدد المشاريع النسوية الرسمية
- √ زيادة دخل النساء المشاركات
- √ تحسين الاستقرار الاقتصادي للأسر
- √ زيادة مساهمة النساء في الاقتصاد المحلي
- √ انخفاض نسبة العمل غير الرسمي بين النساء
- √ **مصفوفة مؤشرات قياس الأداء (KPIs)**

مصفوفة مؤشرات قياس الأداء(KPIs)

مؤشرات قياس المخرجات Output Indicators	مؤشرات قياس النتائج Outcome Indicators	مؤشرات قياس الأثر Impact Indicators
تقيس ما تم إنجازه فعلا	***تقيس مدى التغير الذي حصل لدى النساء***	***تقيس التغيير طويل المدى***
عدد النساء المشاركات في البرنامج التدريبي	نسبة النساء اللاتي أصبحن يفهمن إجراءات التسجيل	زيادة عدد المشاريع النسوية الرسمية
عدد الدورات التدريبية المنفذة	نسبة النساء اللاتي بدأن إجراءات التسجيل	زيادة دخل النساء المشاركات
عدد المشاريع التي تم تقييم جاهزيتها للتسجيل	عدد المشاريع التي حصلت على ترخيص رسمي	تحسين الاستقرار الاقتصادي للأسر
عدد الاستشارات القانونية المقدمة	نسبة تحسن المعرفة المالية	زيادة مساهمة النساء في الاقتصاد المحلي
عدد الأدلة الإرشادية الموزعة	زيادة استخدام السجلات المالية	انخفاض نسبة العمل غير الرسمي بين النساء
عدد ساعات التدريب المقدمة	زيادة القدرة على الوصول إلى التمويل	
عدد جلسات التوعية حول التسجيل الرسمي		

على المستوى الفردي

من الممكن تصميم دليل إجرائي فردي لمساعدة النساء على تسجيل مشاريعهن النسوية لدى الجهات المختصة لحفظ حقوقهن التجارية والقانونية والترويجية. ويتكون هذا الدليل من الخطوات التالية:

1. تقييم جاهزية المشروع؛ قبل التسجيل يجب التأكد من:

- √ وجود فكرة مشروع واضحة
- √ تحديد نوع النشاط المطلوب
- √ معرفة حجم المشروع
- √ توفر موقع عمل (حتى لو منزلي)
- √ وجود خطة مالية بسيطة

2. اختيار الشكل القانوني؛ أبسط الخيارات للمشاريع الصغيرة هي (ويفضل اختيار الشكل الابسط في البداية):

- √ مشروع فردي
- √ مؤسسة صغيرة
- √ مشروع منزلي مرخص
- √ شركة مساهمة عادية

3. تجهيز الوثائق؛ وتشمل عادة:

- √ صورة الهوية
- √ عقد إيجار أو إثبات موقع
- √ وصف النشاط
- √ نموذج طلب تسجيل
- √ موافقة البلدية او المجلس القروي (إن لزم)

4. التسجيل الرسمي؛ ويشمل:

- √ تقديم طلب التسجيل
- √ دفع الرسوم
- √ الحصول على رخصة العمل
- √ تسجيل ضريبي اذا لزم
- √ فتح ملف محاسبي اذا لزم

5. ما بعد التسجيل؛ ويشمل:

- √ الاحتفاظ بسجلات مالية
- √ الالتزام بالأنظمة والتعليمات
- √ تجديد الرخصة سنوياً
- √ الالتزام بمتطلبات الضرائب اذا لزم

يمثل الجدول التالي قائمة التحقق والمراجعة للخطوات التي يجب القيام بها قبل عملية التسجيل الرسمي للمشاريع:

الخطوة	التفاصيل
تقييم جاهزية المشروع	وجود فكرة مشروع واضحة
	تحديد نوع النشاط المطلوب
	معرفة حجم المشروع
	توفر موقع عمل (حتى لو منزلي)
	وجود خطة مالية بسيطة
اختيار الشكل القانوني	مشروع فردي
	مؤسسة صغيرة
	مشروع منزلي مرخص
	شركة مساهمة عادية
تجهيز الوثائق	صورة الهوية
	عقد إيجار أو إثبات موقع
	نموذج طلب تسجيل
	موافقة البلدية او المجلس القروي (إن لزم)
التسجيل الرسمي	تقديم طلب التسجيل

	دفع الرسوم
	الحصول على رخصة العمل
	تسجيل ضريبي اذا لزم
	فتح ملف محاسبي اذا لزم
ما بعد التسجيل	الاحتفاظ بسجلات مالي
	تجديد الرخصة سنوياً
	الالتزام بمتطلبات الضرائب اذا لزم
	الالتزام بالأنظمة والتعليمات

الاستنتاجات

بينت استنتاجات الدراسة أن المرأة الفلسطينية تمتلك قدرة عالية على الصمود والتكيف واستدامة المشاريع رغم التحديات. وأن الاقتصاد غير الرسمي يمثل خياراً واقعياً للبقاء، لكنه يحتاج إلى حوافز حقيقية للانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الرسمي. كما بينت نتائج التقييم أن الدعم المؤسسي والتدريب وتبادل الخبرات تعتبر عوامل حاسمة في نجاح واستدامة المشاريع النسوية والتي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، خاصة في المناطق المهمشة والضعيفة اقتصادياً.

ويمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات التي وصل اليها هذا التقييم، كما يلي؛

1. **الريادة النسوية: الإصرار على التعلم والتطوير والاستدامة**

√ تتميز النساء صاحبات المشاريع بإصرار مستمر على تطوير مهاراتهن الشخصية والمهنية والحياتية وتنويعها بما ينعكس إيجاباً على أداء مشاريعهن.

√ أظهرت المشاركات التزاماً عالياً بالحضور والتفاعل في البرامج التدريبية، ورغبة مستمرة في اكتساب معارف جديدة، بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي.

√ برهنت العديد من المشاريع النسوية على قدرة عالية على الاستمرار والاستدامة، حيث استمر بعضها لأكثر من عشرين عاماً، مع قدرة صاحباتها على إدارة أكثر من مشروع والتكيف مع التغيرات المختلفة.

2. **المرونة والصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية**

√ أظهرت النساء مرونة كبيرة في التعامل مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتقلبة من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية والتوسع في مجالات أكثر تخصصاً للتغلب على ضعف الطلب.

√ طورت المشاركات حلولاً وبدائل للتعامل مع تحديات الحركة والنقل والإغلاقات المتكررة.

- √ ساهم الاقتصاد غير الرسمي في توفير آلية للبقاء والصمود في ظل محدودية فرص العمل الرسمية وتعطل مصادر الدخل التقليدية.

3. التحول إلى الاقتصاد الرسمي: تحديات ودوافع متباينة

- √ بالرغم من قيام عدد من النساء بتسجيل مشاريعهن رسمياً، إلا أن بعضهن لا يلمس فوائد ملموسة للتسجيل مقارنة بالتكاليف والمخاطر المالية المرتبطة به.
- √ ترى المشاركات أن ضعف الحوافز الحكومية والرسمية يشكل أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار العمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي.
- √ تتركز غالبية المشاريع النسوية في أنشطة منزلية أو عائلية مرنة، الأمر الذي يقلل من الحافز للانتقال إلى القطاع الرسمي.
- √ تواجه النساء العاملات من المنزل مجموعة متداخلة من التحديات القانونية والمالية والاجتماعية والأسرية التي تعيق عملية التحول نحو الاقتصاد الرسمي.

4. أهمية الدعم المؤسسي والشبكات التعاونية

- √ شكلت مشاريع الدعم التي تقدمها الغرفة التجارية الصناعية والمؤسسات ذات العلاقة عنصرا مهما للبقاء والصمود والاستدامة.
- √ تشكل المبادرات والمشاريع التي تنفذها المؤسسات الداعمة عاملاً أساسياً في تحفيز النساء وتعزيز استدامة مشاريعهن.
- √ لعب تبادل الخبرات والتجارب بين المشاركات دوراً مهماً في تطوير قدراتهن ومساعدتهن على إيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجههن.

5. الأثر التنموي والتنوع الاقتصادي للمشاريع النسوية

- √ تتجاوز المشاريع النسوية البعد الاقتصادي البحت لتشمل أبعاداً اجتماعية وأسرية ووطنية وتنموية ذات قيمة كبيرة للمجتمع.
- √ تتميز المشاريع النسوية بتنوع جغرافي واسع يشمل مناطق مهمشة لا تستقطب عادةً الاستثمارات أو المشاريع الرسمية.

كما تتسم بتنوع قطاعي كبير يشمل الصناعات الغذائية، والمخبوزات، والتجميل، والخياطة والتطريز، والأعمال الخشبية، والهدايا والتحف، والتعليم المجتمعي، والتجارة المنزلية وغيرها، مما يعكس قدرة المرأة على الابتكار والاستجابة لاحتياجات السوق المحلية.

التوصيات

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المرأة الفلسطينية، فإن تعزيز دورها الاقتصادي يعد ضرورة ملحة لضمان استدامة التنمية في فلسطين. إن دعم المرأة العاملة، وتمكين النساء الرياديات، وتوفير بيئة اقتصادية مواتية، يمثل خطوات أساسية نحو تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني بأكمله، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب سياسات داعمة تشمل تعزيز برامج التدريب المهني، وتوفير تسهيلات للمرأة الريادية، وتحسين بيئة العمل لتكون أكثر ملاءمة لمشاركة النساء. كما يجب العمل على إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية التي تعيق دخول المرأة إلى سوق العمل، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وبناء عليه، يمكن تقديم التوصيات التالية اعتمادا على الاستنتاجات السابقة؛

1. **على صعيد السياسات:** مأسسة "النافذة الموحدة (One-Stop Shop) عبر غرفة تجارة وصناعة بيت لحم بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد، وتطوير "المظلة الحمائية الرقمية" لنظام ضريبي مبسط (فواتير صفرية).
2. **على الصعيد التشغيلي:** التركيز على أدوات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التسويق وبناء الهوية البصرية (Brand Name) عبر برامج تدريبية متطورة تساعد السيدات على توليد المحتوى وإدارة الصفحات بأقل تكلفة. السعي نحو تأسيس مظلة تسويقية وهوية تجارية موحدة ترعاها الغرفة (مثل: صنع في بيت لحم بأيدٍ نسوية)، وخلق حاضنات تشبيكية وتجمعات عنقودية (Business Clusters) بين المشاريع المتكاملة لخفض التكاليف وتوفير قنوات توزيع جماعية. بالإضافة إلى مأسسة "عيادة الأعمال الاستشارية" داخل مركز صاحبات الأعمال لتقديم الدعم المستمر في شروط التعبئة، التغليف، والتراخيص الصحية.
3. **على صعيد المشاركة:** Inclusive Participation توسيع دائرة الوصول الى عدد اكبر من هؤلاء النسوة وخاصة في المناطق المهمشة والبعيدة نسبيا.
4. **على الصعيد التمويلي:** Access to Finance السعي الحثيث لايجاد مصادر تمويل لمساعدة هذه المشاريع على الاستدامة وتطوير أدواتها الانتاجية والتسويقية والاستجابة لمتطلبات السوق.

مراجع ومصادر

•الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال(PSDF)

- بوابة البرامج والمشاريع التنموية والتشغيلية لدعم الريادة.
- الرابط :www.psdf.ps/ar/program/1534071795

•الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)

- تقرير مسح القوى العاملة والبيانات الديموغرافية والاجتماعية في فلسطين
- الرابط :www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2678.pdf

•الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)

- قاعدة البيانات الإحصائية والبيانات الصحفية الخاصة بواقع المرأة الفلسطينية والتمكين الاقتصادي.
- الرابط :www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=19616

•الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)

- بوابة المنشورات والإصدارات الإحصائية الدورية والسنوية.
- الرابط :www.pcbs.gov.ps/ar/publications

•الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)

- المؤشرات الإحصائية العامة للقطاعات الاقتصادية والعمالة في فلسطين.
- الرابط :www.pcbs.gov.ps/ar/statistics

•وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

- التقارير المعلوماتية والدراسات القطاعية حول واقع المحافظات والأنشطة الاقتصادية المحلية.
- الرابط :info.wafa.ps/pages/details/30684

•غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم

- الموقع الرسمي - قسم الدراسات، التقارير التحليلية، وخدمات مركز صاحبات الأعمال.
- الرابط :www.bethlehem-chamber.org/sections/149.html